التخلف الاقتصادي

مفهومه- وخصائصه- وآثاره

جمع وإعداد:

د/ عبد العزيزبن إبراهيم بن علي البليهد

مؤسسة الجليمي للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى لمؤسسة الجليمي

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

رقم الإيداع:	٢٠١٥/١٤١٣٠
الترقيم الدولي:	I.S.B.N: ٩٧٨-٩٧٧-٦٥٣٠-٠١-٠

مؤسسة الجليمي للنشر والتوزيع

---

٨١ شارع البستان (عبد السلام عارف سابقًا)

تقاطع شارع الجمهورية- عابدين- القاهرة

هاتف: ٢٣٩٣٥١٩٠ -٠١٠٠٦٧٥٦٧٣٩- ٠١١١٩٩٠٣٨٣٥

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

وبعدُ:

فإن انهيار الاقتصاد في الدول والبلدان من أخطر الأمور التي تقضي على كيان الأمم، وتقوِّض المجتمعات، وتنذر بالويلات والثبور على الأفراد والشعوب .

من أجل ذلك كان هذا البحث.

وقد كان منهجي في هذا البحث كالتالي:

- **تمهيد حول ظاهرة التخلف الاقتصادي، واصطلاحاته.**
- **الفصل الأول:** مفهوم التخلف الاقتصادي.
- **الفصل الثاني:** خصائص التخلف الاقتصادي.
- **الفصل الثالث:** الكيان (البنيان) الاقتصادي المتخلف.
- **الخاتمة،** وفيها النتائج والتوصيات.

❋ ❋ ❋

تمهيـد

لا نستطيع مهما بلغنا من الدقة حصر كل ما كتب من مؤلفات أو تقارير عن موضوع التخلف الاقتصادي.

ونظرًا لكثرة المصطلحات التي استخدمت للتعبير عن ظاهرة التخلف، فإننا نختار أكثرها شيوعًا.

ومن أقدم التعبيرات التي انتشرت استخدامها في السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية اصطلاح (الدول المتأخـرة)؛ دلالة على الدول ذات المستوى المنخفض من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، والتي يعاني سكانها من الفقر الشديد.

وتدريجيًا لم يعد اللفظ مستخدمًا لبعده عن الدقة في التعبير عن ظاهرة التخلف بعناصرها المتعددة خاصة فيما يتعلق بالموارد، والهيكل الاقتصادي، الذي لا يمكن وصفه بالتأخر، ومن المعروف أنه لا توجد موارد متقدمة وأخرى متأخرة، ولكن توجد موارد مستغلة استغلالًا أمثل وأخرى غير ذلك، هذا فضلًا عن أن اللفظ نفسه كان يسيء إلى الشعور القومي لدى الشعوب الفقيرة.

وقريب من هذا الاصطلاح كلمة (الدول الفقيرة)، ويرى من استخدامه أنه يقرر واقع دون التعرض للأسباب والعوامل، فالبلاد فقيرة لانخفاض الدخل ليس إلا، وهي أكثر الصفات

انتشارًا في هذه الدول.

ولم يأخذ هذا الاصطلاح نصيبه من الانتشار، ذلك أن صفة الفقر تتسحب أيضا على الدولة وهي ما ينافي الواقع، لأنه مهما كانت درجة تخلف البلد وفقرها، فقد كانت تتملك قدرًا من الموارد الطبيعية والبشرية، ووجودها لا يعني بالضرورة أن تكون حسنة الاستغلال، فقد تكون غير مستغلة تمامًا، ثم أن التعبير بلفظ (الفقر) عن انخفاض الدخل إنما يمس جانبًا واحدًا فقط من مقومات الدولة، فضلا عن أنه كان يعطي نفس الشعور النفسي السيئ.

ومع تقدم حركات التحرر الوطني والرغبة في الاستقلال في كثير من المناطق المحتلة، وبدأها مسار التنمية، وقيام مؤتمرات دولية لبحث حالها، أو الدول الآخذة في النمو أو الساعية إلى النمو أو في طريقها إلى النمو. بدأ في الظهور لفظ (الدول النامية).

وقد لقي اللفظ قبولًا من الشعوب المتخلفة؛ لأنه لا ينطوي على معنى يمس كبرياءها القومي، وإن كان بعيدًا عن الدقة هو الآخر، فكون البلد يسير في طريق التقدم يوحي منطقيًا بأنه قد دخل مرحلة معينة من مراحل النمو (التهيؤ أو الانطلاق) أو أنه على الأقل قد أنجز مرحلة أو بسبيل الانتهاء منها. وهذا الوضع لا ينطبق على كثير من الدول المتخلفة التي ما زالت منذ أكثر من نصف قرن تحاول

محاولات يائسة للتقدم.

ويعتبر اصطلاح (الدول النامية)، وترجمته أكثر الألفاظ شيوعًا في السنوات الأخيرة في المؤلفات العلمية والكتابات المتخصصة وغير المتخصصة، ولنا اعتراض على هذا الاسم من ناحيتين:

من ناحية دلالته لغويًا، ومن ناحية صحة الترجمة العربية للاصطلاح الأجنبي.

ومنذ البداية تشير إلى أنه حاليًا لا يوجد اقتصاد ساكن في العالم، فكل الاقتصاديات متحركة (ديناميكية)، وما يفرق بينها في درجة التقدم والتخلف هو معدل الحركة ومقدار سرعته واتجاهه نحو النمو. ولهذا من الخطأ القول بأن هناك دولًا نامية وأخرى لا تتمتع بخاصية النمو أو الحركة.

ونعود لاعتراضنا الأول فنقول: إن النمو في اللغة هو اتجاه الشيء نحو الزيادة كنمو الأشجار والزروع، ونمو الأطفال، ونمو الاقتصاديات، والصفة في اللغة تقرر واقع الحال وإطلاق اللفظ على الاقتصاد يعني أنه اقتصاد متسارع الخطوات نحو التقدم والرفاهية، وليس هذا بالقطع المقصود باللفظ المستخدم للدول المتخلفة.

وفي رأينا أن الترجمة الحرفية للكلمة هي «البلاد الآخذة في النمو» تاركين لفظ (الدول النامية) من نصيب الدول المتقدمة، لأن

المدلول اللفظي واللغوي يسمح بذلك، مع التوصية بالحرص في استخدام هذه الألفاظ خاصة في الكتابات المتخصصة.

أما الاصطلاح الذي كثر تداوله في السنوات القليلة الماضية (دول العالم الثالث)؛ فيرجع تاريخه إلى الخمسينات من هذا القرن حينما اعتبرت الدول المتخلفة تقف كتلة ثالثة أمام العالم الأول (الرأسمالي)، والعالم الثاني (الاشتراكي) باعتبار أنها تمثل قوة سياسية جديدة في المجالات الدولية بين المعسكرين، وأنها تمثل كتلة اقتصادية جديدة تبحث لنفسها عن طريق ذاتي للنمو.

وإذا كان اللفظ يحتمل القبول في المجالات السياسية، تحت شعارات الحياد الإيجابي، وبالذات بعد انعقاد مؤتمر باندونج ١٩٥٥، وتكوين كيان سياسي يأخذ موقفًا من القضايا الدولية إلا أن الدراسات الاقتصادية، بما تتميز به بالدقة في وضع اللفظ في مكانه الصحيح، تتردد كثيرًا في اعتبار الدول المتخلفة تمثل كتلة وسطًا بين الكتلتين الكبيرتين. وإذا كان الأمر يستدعي كتلة ثالثة لها وزنها السياسي والاقتصادي فهي في رأينا تمثل دول المجموعة الاقتصادية الأوربية (أو دول السوق الأوربية المشتركة)، وليس مجموعة الدول المتخلفة.

***

اصطلاح الدول المتخلفة

يطلق هذا الوصف على مجموعة الدول التي تملك موارد وثروات قوية متاحة، إلا أن عدم استغلالها أو سوء استغلالها جعل احتمالات التقدم السريع بعيدة أو شائكة.

ونبادر إلى القول بأن هذا التحديد ليس كاملًا من أكثر من ناحية:

١ - أن التخلف والتقدم درجات، وأن صفة التخلف نسبية تبعًا لعدد غير محدود من المعايير، والمقاييس للتفرقة بين ما هو متخلف أو متقدم كما سنرى.

٢- أن الدول المتخلفة لا تقف صفًا واحدًا، وإنما واحدة وراء الأخرى، وهي في مجموعها، تمثل كتلة التخلف الاقتصادي، إلا إن بعضها بدأ يطرق أبواب التقدم، والبعض الآخر، ما زال بعيدًا عن ذلك.

٣- أن هناك خلطًا يجب إزالته بين الفقر والتخلف، والتقدم، وإذا كان ذلك مقبولًا في فترات ماضية، فمنذ ثورة البترول في السبعينات، أصبح المعيار مهتزًا، نظرًا لتراكم الثروات في اقتصاديات ضعيفة، غير قادرة على استغلال جزء معقول من مواردها الذاتية، بحيث أصبح من المتصور تفوق دول فقيرة نسبيًا في ميدان النمو عن أخرى ثرية متخلفة.

٤ – أن عدم استغلال الموارد أو سوء استخدامها لا يعني الركود والسكون بدليل أن أقل دول العالم تقدمًا تحقق معدلات للنمو لا يصح معها وصفها بالركود الكامل.

تقسيم البنك الدولي:

يقسم البنك الدولي في تقاريره دول العالم إلى:

١ – البلدان النامية وتنقسم إلى بلدان منخفضة الدخل يبلغ إجمالي الناتج القومي للفرد ٤٢٥ دولار فأقل عام ١٩٨٦.

وبلدان متوسطة الدخل يزيد إجمالي الناتج القومي للفرد عن ٤٢٦ دولارًا، ويقسم التقرير البلدان النامية إلى بلاد مصدرة للنفط وأخرى مستوردة له.

٢ – البلدان الصناعية تضم أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تشمل مجموعة البلدان متوسطة الدخل.

٣ – البلدان ذات التخطيط المركزي ويقصد بها الكتلة الشرقية أو التي تأخذ بالتخطيط.

٤ – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يشار أحيانًا إلى البلاد المتخلفة اقتصاديًا باصطلاح (العالم) المتخلف اقتصاديا أو (العالم) الثالث. ولا شك أن لهذا الوصف ما يبرره، ذلك أنه وأن اتفقت البلاد المتخلفة في عدد من الخصائص

المشتركة، فإنها تختلف فيما بينها اختلافًا واسعًا في الموارد الطبيعية، والظروف الاقتصادية، والتراث الثقافي، والتنظيمين الاجتماعي والسياسي، وهكذا على حين تنتمي إلى العالم المتخلف طائفة من البلدان التي يعيش جانب كبير من سكانها في ظروف بدائية، يضم العالم المتخلف بلادًا كانت مهدا للحضارات القديمة وحملت لقرون طويلة مشاعل التقدم والمدنية، وعلى حين تعظم الموارد الطبيعية المتاحة لبعض البلاد المتخلفة اقتصاديًا، يتواضع نصيب البعض الآخر من هذه الموارد بالنسبة إلى أعداد السكان المطردة الزيادة؛ وعلى حين تتسم بعض البلاد المتخلفة بالركود الاقتصادي واستيلاء الجمود على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، يخطو البعض الأخر في الوقت الحاضر خطوات واسعة في معراج النمو والتقدم.

ومن الجلي أن مثل هذا التفاوت الواضح في الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية من شأنه أن يثير اختلافًا واسعًا حول تحديد مضمون (التنمية الاقتصادية) وما يتفرغ عنه من مفهوم (البلد المتخلف اقتصاديا)، لا عجب أن أشار أحد الكتاب إلى أن هناك من التعاريف للتنمية الاقتصادية والبلاد المتخلفة اقتصاديًا بقدر ما هناك من المؤلفين الذين يعالجون هذه المواضيع، بل أن من الكتاب من يرى العدول عن استخدام اصطلاح (البلاد المتخلفة اقتصاديا)،

وتصنيف بلدان العالم إلى بلاد فقيرة وبلاد غنية، نظرًا لما يكتنف ذلك الاصطلاح من غموض، وما يثيره بالتالي من اعتراض.

ولا شك في صعوبة تفسير اصطلاح البلاد المتخلفة اقتصاديًا، ومع ذلك فربما كان التعريف الشائع أفضل التعاريف، ويتحصل أن البلاد المتخلفة إنها تتمثل في البلاد التي ينخفض مستوى المعيشة فيها انخفاضًا كبيرًا بالقياس إلى البلاد المتقدمة وبعبارة أخرى- البلاد الفقيرة. حقًّا أن من الكتاب من يعترض على هذا التعريف على أساس أن اصطلاح (البلاد المتخلفة) لا بد أن يرتكز من الناحية المنطقية على انخفاض المستوى الراهن للنمو الاقتصادي بهذه البلاد بالقياس إلى إمكانيات الموارد البشرية والمادية المتاحة لها. ومن هنا لا يكفي في مقام التعريف بالبلاد المتخلفة الإشارة إلى انخفاض مستوى المعيشة نسبيًا بها، وإنما ينبغي التنبيه صراحة أو ضمنًا إلى توافر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة للارتفاع بمستوى المعيشة.

وتأسيسًا على هذا يذهب البعض في تعريف البلاد المتخلفة اقتصاديًا إلى أنها إنما تتمثل في البلاد التي يقل متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها عن البلاد المتقدمة، وذلك على الرغم من إمكان تحسين الأوضاع الاقتصادية بها بوسائل معروفة واضحة، كذلك يكون مقبولًا تعريف البلاد المتخلفة بأنها عبارة عن بلاد

تتميز بانتشار الفقر المزمن مع تخلف طرق الإنتاج والتنظيم الاجتماعي، الأمر الذي يستفاد منه أن الفقر لا يرجع كلية لقصور الموارد الطبيعية بما يتأتى معه تحسين مستوى المعيشة بوسائل تأكدت فاعليتها في بلدان العالم الأخرى.

ومع ذلك فما يخفى أن تعريف البلاد المتخلفة على النحو المتقدم لا يخرج في جوهر الأمر عن تعريفها بأنها إنما تتمثل في البلاد الفقيرة، ذلك أن البلاد الفقيرة تتميز على الأقل بتخلف طرق الإنتاج. وهل يعرف بلد فقير يرجع الفقر فيه إلى قصور الموارد المتاحة على الرغم من استغلاله هذه الموارد استغلالًا كاملًا طبقًا لأقصى ما يسمح به مستوى المعارف الغنية المتاحة للعالم؟ ومن هنا يكون من المقبول إدراج أي بلد فقير في عداد البلاد المتخلفة ولو تميز هذا البلد بفقر الموارد الطبيعية أيضا، ونظرًا لما يلازم مختلف طرق الإنتاج من إمكانيات رفع مستوى المعيشة عن طريق الارتفاع بمستوى الخبرة والكفاءة الإنتاجية للأشخاص العاملين، ومن الواضح أنه طالما يتعين التسليم بتوافر إمكانيات التنمية الاقتصادية بأي بلد فقير مهما ضؤل حظه من الموارد الطبيعية، فلا يجوز الاعتراض على تعريف البلاد المتخلفة بأنها إنما تتمثل في البلاد الفقيرة، وذلك على أساس القول بأن مثل هذا التعريف لا يتضمن

الإشارة صراحة أو ضمنًا إلى توافر إمكانيات رفع مستوى المعيشة.

على أن من الكتاب من لا يقضي أن يتميز البلد بانخفاض مستوى المعيشة كما يدخل في عداد البلاد المتخلفة. وهكذا يعرف البعض البلاد المتخلفة بأنها بلاد تتوفر لها إمكانيات زيادة استخدام رأس المال أو العمل أو الموارد الطبيعية المتاحة في تحقيق مستوى أعلى من المعيشة لسكانها- أو حيث يكون مستوى الدخل الفردي مرتفعًا ارتفاعًا لا بأس به، يتأتى لها زيادة عدد السكان دون أن يترتب على ذلك انخفاض مستوى المعيشة. ويلاحظ على هذا التعريف تجاهل الأساس التاريخي للاهتمام بمشكلة التخلف الاقتصادي. فليس مبعث الاهتمام بمشكلة التخلف الاقتصادي توافر إمكانيات زيادة عدد السكان بالبلاد التي يرتفع مستوى الدخل الفردي ارتفاعًا لا بأس به فيها، دون أن يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة، وإنما يتحصل جوهر الاهتمام بالمشكلة في ذلك الفقر المزمن الذي يعيشه سكان البلاد المنخفضة الدخل (ويؤلفون معظم سكان العالم)، والتفاوت الشاسع بين مستوى المعيشة في هذه البلاد، ومستوى المعيشة في البلاد المرتفعة أو المتوسطة الدخل، فضلًا عن اطراد زيادة ذلك التفاوت حقبة بعد أخرى من الزمان، ومن هنا ينبغي أن يقتصر اصطلاح (البلاد المتخلفة) على البلاد التي

ينخفض مستوى المعيشة بها، وبعبارة أخرى البلاد الفقيرة.

الفصل الأول: مفهوم التخلف

شيوع اصطلاح (البلاد النامية):

ذكرنا في التمهيد السابق: صعوبة تعريف التخلف الاقتصادي، وحصره في اصطلاح جامع مانع، واستكمالا لما سبق ذكره، فإن من الكتَّاب من يعرف البلاد المتخلفة بأنها بلاد لا تتميز بانخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي بها. ولكن أيضًا بارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية ببطء شديد أو بعدم ارتفاعه على الإطلاق، ولعل في هذا مبعث شيوع الإشارة للبلاد المتخلفة في السنوات الأخيرة باصطلاح (البلاد النامية). حقًّا أن شيوع هذا الاصطلاح باعثًا إنسانيًا وسياسيًا. ذلك أن في وصف هذه البلاد بالتخلف ما قد يبعث إلى الاعتقاد بوجود حالة من التسليم والإذعان من جانب شعوب هذه البلاد وحكوماتها لاستمرار انحطاط مستوى المعيشة لجمهرة السكان. يؤيد هذا ما شهدته العشرون سنة الأخيرة من تغير الاصطلاح الذي يطلق على هذه البلاد مرة بعد أخرى في ركاب ازدياد أهميتها السياسية الدولية. فمن اصطلاح (البلاد المتأخرة) إلى اصطلاح (البلاد المتخلفة) ثم إلى اصطلاح (البلاد الأقل تقدم) وأخيرًا اصطلاح (البلاد النامية).

على أن لشيوع اصطلاح البلاد النامية أساسًا نظريًا أيضًا يستهدف تجنب الخلط بين انخفاض المستوى الاقتصادي (ويسفر عن انخفاض مستوى المعيشة) والركود الاقتصادي (وهي حالة يساوي فيها معدل النمو الاقتصادي صفرا) ومن الجلي أن البلد قد يتسم بانخفاض المستوى الاقتصادي، على الرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، نظرا لشدة انخفاض المستوى الذي انطلق منه الاقتصاد القومي منذ وقت غير بعيد في الطريق إلى النمو.

ومن ناحية أخرى، من المتصور أن يتسم البلد بارتفاع المستوى الاقتصادي على الرغم من تردي الاقتصاد القومي في حالة يساوي معدل النمو الاقتصادي فيها صفرًا.

ومع ذلك فإن من الكتاب من يعترض على استخدام اصطلاح (البلاد النامية). ذلك أن جوهر مشكلة التخلف إنما يتمثل فيما يصاحب التخلف بصفة عامة من الركود الاقتصادي. بل ربما اصطلاح (البلاد النامية) أصدق في الدلالة على الأحوال في جمهرة البلاد المتقدمة منه على الأحوال في معظم البلاد المتخلفة.

ولا شك أن فيما يشيعه اصطلاح (البلاد المتخلفة) من غموض، فضلًا عما يرد عليه من اعتراضات ما يؤيد الاتجاه نحو استبدال اصطلاح (البلاد الفقيرة) باصطلاح (البلاد المتخلفة) ذلك

أن اصطلاح (البلاد الفقيرة) لا يوحي إلى الذهن معنى معينًا بخصوص معدل النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى، لا يؤدي هذا الاصطلاح إلى الخلط بين البلاد المتخلفة والبلاد المتقدمة كما يفعل اصطلاح (البلاد النامية).

وعلى أي حال لما كان شيوع اصطلاح البلاد النامية أو اصطلاح البلاد الفقيرة لم يتمخض عن القضاء على استخدام اصطلاح البلاد المتخلفة. فلا حرج في استخدامه عند الإشارة إلى هذه الطائفة من البلاد، على أن يكون مفهومًا أن اصطلاح (البلاد المتخلفة) لا يعني من حيث هو البلاد الراكدة.

تضم (الدول المتخلفة) نحو ثلثي سكان العالم ويقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي، ويقع معظمها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد أطلق على هذه الدول الكثير من الاصطلاحات فسميت بالدول المتأخرة، ثم بالدول الفقيرة، ثم بالدول المتخلفة، وأخيرًا بالدول النامية، وأحيانًا بدول العالم الثالث.

فقد شاع في بداية الأمر استخدام اصطلاح (الدول المتأخرة) للتعبير عن دول العالم غير المتقدمة، وقد اعتبرت هذه التسمية فيما بعد إهانة لهذه الدول نظرًا لأنها تعني التأخر في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخلافه، مع أن بعض هذه

الدول سبق أن مر بنهضة اقتصادية وحضارية في العصور السابقة. ونظرا لزيادة نفوذ هذه الدول في منظمة الأمم المتحدة فقد رأى الخبراء مجاملة لهذه الدول استعمال اصطلاح (الدول المتخلفة) عوضا عن اصطلاح (الدول المتأخرة)، ويعني ذلك أن هذه الدول لديها بعض الموارد الطبيعية والبشرية، ولكنها متخلفة في تنمية هذه الموارد، ولقد حاول هؤلاء الخبراء تحديد التخلف في النواحي الاقتصادية فقط، واستبعاد النواحي الأخرى مثل الاجتماعية والسياسية، ومن ثم رأوا إطلاق لفظ الدول الفقيرة على الدول المتخلفة، وقد اعترض على هذا التعريف على أساس أن اصطلاح الدول المتخلفة لا بد أن يرتكز من الناحية المنطقية على انخفاض المستوى الحالي للنمو الاقتصادي بهذه البلاد، بالقياس إلى إمكانيات الموارد الطبيعية والموارد البشرية المتاحة لها. وبذلك لا يكفي تعريف الدول المتخلفة بالإشارة إلى انخفاض مستوى المعيشة نسبيًا بها، وإنما يجب أن يشمل التعريف مدى استخدام الموارد الطبيعية والبشرية بهذه الدول.

وقد فضل بعض الكتاب أخيراً استعمال اصطلاح (البلاد النامية) للإشارة للدول المتخلفة، ويدل على التعبير على سعي الدول المتخلفة المستمر في تنمية ما لديها من موارد طبيعية وبشرية،

ويوضح هذا الاصطلاح أنه من الجائز أن تحقق بعض الدول المتخلفة معدلات نمو أكبر من الدول المتقدمة رغم انخفاض مستواها الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى شدة انخفاض المستوى الذي انطلق منه الاقتصاد القومي في الطريق إلى النمو في هذه الدول وقصر المدة التي مارست فيها التنمية.

وأخيرًا يلجأ بعض الكتاب أحيانًا إلى تسمية الدول المتخلفة بدول العالم الثالث، ويقصد بذلك الدول التي لا تنتمي إلى العالم الرأسمالي المتقدم ولا إلى العالم الشيوعي. ويعاب على هذا الاصطلاح صعوبة الفصل التام بين الدول المتخلفة وكل من الدول الرأسمالية والدول الشيوعية. حيث أن بعض الدول المتخلفة ينتمي إلى البلاد الشيوعية وبعضها ينتمي إلى الدول الرأسمالية.

ويرجع السبب الرئيسي في تعدد تعريفات الدول الناشئة وصعوبة استخدام اصطلاح واحد إلى أنه رغم اشتراك الدول المتخلفة في بعض الصفات إلى أنها تختلف عن بعضها في كثير من الخصائص الأساسية.

والأمثلة التالية- وهي على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر - توضح مدى التشتت في خصائص الدول المتخلفة، مما يصعب معه استخدام اصطلاح واحد لهذه الدول:

١- يوجد اختلاف واضح في الموارد الطبيعية والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأشياء التي تختلف من دولة إلى أخرى. فبعض الدول يوجد لديها الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية والبعض الآخر يعاني من ندرة هذه الموارد، وبعض الدول أيضًا يتمتع باستقرار سياسي واجتماعي، والبعض الآخر يعاني من اضطرابات سياسية واجتماعية.

٢- بعض الدول المتخلفة يزيد ما لديها من موارد طبيعية عن حجم السكان، وبذلك تعاني من قلة السكان اللازمة لاستغلال ما لديها من موارد، وبعض الدول تقل فيها الموارد الطبيعية المتاحة عن حجم السكان، وبذلك تواجه مشكلة التضخم السكاني.

٣- تضم الدول المتخلفة بلدانا تعيش بطرق بدائية للغاية كبعض دول قارة أفريقيا مثلا التي تنعدم لديها معظم أسباب النمو والتقدم وتسيطر البدائية على وسائل الحياة فيها بشكل واضح، هناك أيضًا بلدان تقع في دائرة البلاد المتخلفة ولكنها تحمل مشاعل التقدم والمدنية لفترات طويلة، وكانت مهد الحضارات القديمة مثل بعض البلاد العربية كمصر.

ويمكن تعريف التخلف على أنه:

أ- هو معدل السكان إلى المساحة ولكن يصعب التأكد من أن

النسبة المرتفعة أو المنخفضة من السكان إلى المساحة ويكون معيارًا مناسبًا لوصف البلد بالمتخلف، فهناك العديد من الدول المتخلفة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تشكل فيها المساحات الخالية معدل منخفض. حين أن هناك عدد من الدول المتخلفة مثل الهند والصين لديها معدل مرتفع من السكان إلى المساحة. ولهذا فإن هذا المعيار مبهم ومضلل.

ب- هو معدل الناتج الصناعي إلى الناتج الإجمالي، وكذلك قد يشار إليه بمعيار معدل السكان في الصناعة إلى إجمالي السكان، ووفقًا لهذا المعيار، تكون الدول التي تتسم بانخفاض معدل الناتج الصناعي إلى الناتج الإجمالي دولًا متخلفة. ولكن يلاحظ أن هذا المعدل يتجه إلى الزيادة مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل. وعلى هذا فإن درجة التصنيع تعد نتيجة وليس سببًا للازدهار الاقتصادي في الدولة.

ج- هو انخفاض معامل نصيب الفرد من رأس المال، وتعرف الدول المتخلفة بأنها الدول التي إذا قورنت بالدول المتقدمة لوجد أنها لديها القليل من رأس المال ليس كافيًا لتفسير التخلف للعديد من الأسباب منها: أن رأس المال عنصر ضروري، ولكنه ليس كافيًا للتقدم.

د- فالدول المتخلفة هي تلك التي تتسم بانتشار الفقر على نطاق واسع وبصورة مزمنة، وبتخلف وسائل الإنتاج والتنظيم الاجتماعي. والذي يعني أن الفقر لا يسببه فقط الفقر في الموارد الطبيعية، ويشير هذا التعريف إلى أن الدول المتخلفة لديها عدد من السمات التي لا يمكن إنكارها مثل الموارد الطبيعية غير المستغلة، وندرة رأس المال من سلع ومعدات، والتخلف التكنولوجي في الإنتاج، والخلل في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي.

هـ- انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي مقارنًا بالدول المتقدمة. وفي هذا الصدد يقول خبراء الأمم المتحدة: أن استخدام مصطلح (الدول المتخلفة) فينصرف إلى الدول التي يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي منخفضًا، بالمقارنة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية وكندا، واستراليا، وأوربا الغربية، وهذا التعريف يصف البلدان المتخلفة في شروط انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل ويمكن اعتباره ملائمًا ومقنعًا، فبالنسبة لأولئك الذين يركزون اهتمامهم على جانب واحد فقط من التخلف مثل الفقر، لا يعللون مسببات انخفاض مستوى الاستهلاك، ومسببات النمو المعوق واحتمالات التنمية لبلد متخلف، كذلك كون البلد

متخلفًا بالمفهوم الغني لا يعني أي شيء في شروط مستوى التحضر، الثقافة والقيم الروحية، وهناك العديد من الصعوبات تواجه قياس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في البلدان المتخلفة أو مقارنتها بمتوسط نصيب الفرد من الدخول القومية للدول المتقدمة. فالبيانات من هذا المتغير عادة لا تكون دقيقة، ومضللة وغير سليمة بسبب الآتي:

* **هناك قطاع جوهري لا يعبر عنه بقيم نقدية في البلدان المتخلفة**، وبالتالي يعقد من عملية قياس الدخل القومي، فجزء كبير مما يتم إنتاجه في القطاع البدائي يتم تبادله مقابل سلع أخرى أو يتم الاحتفاظ به لأغراض الاستهلاك الشخصي. وهذا يجعل قيمة الدخل القومي مقومة بأقل من الحقيقة.

* **هناك قصور في عملية التخصص في هذه البلدان**، والتي تجعل عملية قياس الدخل القومي على أساس نصيب القطاعات عملية معقدة، كما أن الفلاح عادة يقوم بإنتاج سلع أخرى بجانب المحصول الرئيسي مثل البيض واللبن وحياكة الملابس وهي لا تدخل في حساب الدخل القومي.

* **معظم الناس في البلدان المتخلفة يتسمون بالأمية**، وليست لديهم أي حسابات منتظمة عن أنشطتهم، أو أنهم يخشون الإفصاح

عنها وبالتالي يتم اللجوء إلى التقديرات الجزافية.

* **تقتصر حسابات الدخل القومي** على السلع والخدمات التي تدخل دائرة التبادل التجاري فقط. ولكن توجد في البلدان المتخلفة ظاهرة التبادل الذاتي، وتنخفض عمليات التجارة من خلال الأسواق المنتظمة. وجزء كبير من السلع والخدمات المنتجة لا يدخل في حسابات الدخل القومي.

* **إن تقدير الدخل القومي يقيم نقدية** يخفض من الدخل الحقيقي. فهو لا يتضمن التكلفة الحقيقية لإنتاج أدوات الإنتاج، وهو الجهد والتضحية بوقت الفراغ المنفق في الإنتاج.

* **تفشل تقديرات الدخل القومي في القياس الدقيق للتغيرات** في الناتج الناجمة عن التغيرات في مستوى الأسعار. كما أن مستوى الأسعار يختلف من دولة إلى أخرى. ولهذا تكون قيم الدخل القومي من دولة لأخرى مقياس مضلل وغير قابل للمقارنة.

* **تعد التقديرات الدولية للدخل القومي غير دقيقة**؛ بسبب تحويل سعر الصرف بين عملات مختلفة لدول مختلفة إلى عملة مشتركة وليكن الدولار مثلا، وحيث إن أسعار العملات تعتمد على أسعار السلع التي تدخل في نطاق التجارة الدولية. فإن البلدان المتخلفة ليست لديها توليفة واسعة من السلع التي تدخل في نطاق

التجارة الدولية، ومن ثم سوف يكون سعر عملتها منخفضًا بالمقارنة بالدول المتقدمة. كما أن هناك دولًا تفرض رقابة على أسعار صرف عملتها، وتحول دون انخفاض قيمتها ومن ثم تظهر ناتجها القومي بأعلى من الحقيقة في حالة تحويله على عملة دولية مشتركة.

* **تلعب ظاهرة عدم توافر إحصاءات سكانية دقيقة** دورًا في إظهار أرقام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إما بأعلى من أو أقل من قيمتها.

* **كذلك هناك صعوبات مصدرها** عدم تحديد تعريف واحد لمفهوم الدخل في الدول المتخلفة، وتحديد ما هي الأنشطة التي يتعين أن تدخل في حساب الدخل وبالذات الأنشطة الحكومية مثل مشروعات الطاقة والري وخدمات الشرطة والجيش.

ومع هذا يظل معيار متوسط نصيب الفرد القومي هو القياس الأكثر شيوعًا في الاستخدام في مجال تحديد مستوى التنمية الاقتصادية.

٤- هناك بلاد متخلفة يسيطر الجمود على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بها وتتسم بحالة السكون أو المجتمعات التقليدية. في حين أن دول أخرى من ضمن الدول المتخلفة يخطو خطوات نحو

النمو والتقدم.

معيار الفصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة

ينقسم البنيان الاقتصادي العالمي حاليًا إلى قسمين رئيسين. وهما:

القسم الأول: ويضم الدول المتقدمة في العالم وتقع بصفة عامة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، ويطلق عليها أحيانًا اسم الشمال المتقدم، وهي تضم قارتي أوربا وأمريكا الشمالية.

القسم الثاني: ويضم الدول المتخلفة وتقع في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، ويسمى الجنوب المتخلف، ويضم معظم دول قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ولكن ما هو المعيار الممكن استخدامه لتقسيم دول العالم إلى دول متقدمة ودول متخلفة؟

فالدول المتخلفة تتميز بعدد كثير من الخصائص أهمها على سبيل المثال:

١ -انخفاض مستوى الدخل الحقيقي.

٢ -ارتفاع معدل النمو السكاني.

٣- ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة.

٤ – ندرة رأس المال.

٥ – ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين.

٦ – سوء توزيع الدخل، وغيرها من الخصائص، ويصلح أي من هذه الخصائص كمعيار للدلالة على الدول المتخلفة، ولكن نظرًا لتشتت هذه الخصائص أو اختلافها من دولة لأخرى، كان لا بد من اتخاذ أكثر الخصائص شيوعًا واستقرارًا بين البلاد المتخلفة كأساس للتفرقة بين هذه الدول المتخلفة وغيرها من الدول المتقدمة، ورغم ذلك فإن أي معيار للتفرقة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة لا يزال يتصف بالقصور نظرا لأن الدول المتخلفة تختلف فيما بينها في الظروف الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية كما سبق توضيحه.

وفيما يلي أهم المعايير الشائعة التي تستخدمها الأمم المتحدة كأساس للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة:

١- مستوى الدخل الفردي الحقيقي .

يعتبر مستوى الدخل الفردي الحقيقي المعيار المتفق عليه، باعتباره أقل المعايير قصورًا، سواء كان ذلك في مجال مقارنة مستوى النمو الاقتصادي في محيط مجموعة من البلاد، أم في مجال مقياس النمو الاقتصادي بالنسبة للبلد الواحد عبر الزمن.

ويحسب الدخل الفردي الحقيقي بقسمة الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان. فمثلا لو كان الدخل القومي الحقيقي في سنة ما ٢٠٠٠ مليون جنيه وكان عدد السكان في تلك السنة ٥٠ مليون نسمة. فإن متوسط الدخل الفردي الحقيقي يكون ٤٠٠ جنيه. ونقصد بالدخل الفردي الحقيقي تميزًا له عن الدخل الفردي الظاهري حيث أن الفرق بين الاثنين يرجع إلى تقلبات الأسعار. فالدخل الفردي الحقيقي يستبعد أي تأثير للأسعار أي يفترض ثبات مستوى الأسعار. في حين أن الدخل الفردي الظاهري يحسب على أساس الأسعار الجارية.

وقياس مستوى الدخل الفردي الحقيقي يقتضي اتخاذ رقم معين فيصلا للتفرقة بين البلاد المتخلفة والبلاد المتقدمة. بحيث تعتبر البلاد التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي الحقيقي دون هذا الرقم بلادًا متخلفة بصفة عامة. أما البلاد التي يرتفع فيها مستوى الدخل الفردي الحقيقي فوق هذا الرقم بصفة عامة فتسمى بلادًا متقدمة، وتحديد هذا الرقم ليس الغرض منه سوى تيسير تصنيف بلدان العالم إلى دول متخلفة ودول متقدمة، وعلى ذلك لا يزعم أحد أن هناك ثمة قدسية لأي رقم من الأرقام التي تستخدم في هذا الغرض. كما أنه من الملاحظ أن الأرقام المستخدمة في تغير مستمر

نظرًا لتطور العالم وارتفاع مستويات الدخل بمعدلات كبيرة.

وقد وجه إلى معيار متوسط الدخل الفردي الحقيقي كأساس بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة كثيرًا من الانتقادات نجملها فيما يلي:

أ- صعوبة تقويم عناصر الدخل القومي وخاصة بالبلاد المتخلفة، حيث يقوم جانب يعتد به النشاط الاقتصادي على أساس الاكتفاء الذاتي، مثال استخدام المزارعين في البلاد المتخلفة جزء من الإنتاج الزراعي في الاستهلاك المباشر، أو استهلاك تجار التجزئة جزء من تجارتهم في الاستهلاك المباشر، بالإضافة إلى ذلك فإن محتويات الدخل القومي تختلف من دولة إلى دولة أخرى في بعض المفردات، فمثلًا: تحصر بعض الدول نصيب الدولة وأصحاب الأعمال في معاشات العاملين من ضمن الدخل القومي، في حين أن دول أخرى تستبعد مثل هذه المفردات، ورغم وجود شبه تفاهم بين الدول لحساب الدخل القومي إلا أن اختلاف مدى توفر الإحصائيات والبيانات من دولة إلى أخرى يؤدي إلى اختلاف حسابات الدخل.

ب- يقضي استخدام متوسط الدخل الفردي الحقيقي للتفرقة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة الاعتماد على أسعار الصرف

في تحويل أرقام الدخل الفردي الحقيقي إلى عملة مشتركة لكل الدول، ومن الواضح أن أسعار الصرف تتذبذب من وقت لآخر، فضلا عن أنها لا تتأثر إلا بأسعار السلع التي تدخل أو تصلح للدخول في محيط التبادل الدولي. كما أن أسعار الصرف السائدة لا تعبر عن العلاقة الحقيقية بين مستويات الأسعار الداخلية كما هو الحال في ظل القيود الحكومية على التجارة والمدفوعات.

ج- بما أن متوسط الدخل الفردي ليس إلا متوسط الدخل القومي الحقيقي لكل فرد، فإن من المتعذر الاطمئنان عليه في الدلالة على مستوى للرفاهية الاقتصادية نظرًا للتفاوت في توزيع الدخل بين السكان ويعتبر التفاوت في توزيع الدخل من أهم خصائص الدول المتخلفة.

بالإضافة إلى ذلك فإن مستوى الرفاهية يتأثر بمستوى المعيشة السائد في كل بلد مثال ذلك متوسط الدخل الفردي الحقيقي السائد في أمريكا عشرة أمثال مثيله في مصر نظرًا لاختلاف مستوى المعيشة في البلدين.

د- يؤدي استخدام متوسط الدخل الفردي الحقيقي إلى بعض المغالطات، حيث أن بعض الدول ذات الدخل الفردي الحقيقي المرتفع تعتبر غنية فقط وليست متقدمة، فمثلًا دولة الكويت يزيد

متوسط الدخل الفردي الحقيقي بها عن مثيله في أمريكا بالعملة المشتركة، ولكن ليس معنى ذلك أن الكويت أكثر تطورًا وتقدمًا من أمريكا، بل الحقيقة أن دولة الكويت هي دولة غنية فقط.

لا يدل متوسط الدخل الفردي الحقيقي على مدى استغلال الموارد المتاحة لكل دولة.

فمثلًا تتمتع بعض الدول بمتوسط دخل فردي ضعيف منخفض ورغم ذلك لا يعتبر من الدول النامية؛ ونظرًا لأنها فقيرة في مواردها، وليس لديها موارد يمكن تنميتها. كما أن بعض الدول قد استغلت كل ما لديها من موارد، ورغم ذلك فهي لا تزال دولة فقيرة، ومتوسط الدخل الفردي بها منخفض.

٢- معيار أخر للفصل

يعتبر متوسط الدخل الفردي الحقيقي أكثر المعايير شيوعا في استخدامه للتفرقة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، **ورغم ذلك يمكن استخدام معايير أخرى للتفرقة أهمها الآتي:**

أ- نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعي بالنسبة للقوى العاملة، حيث ترتفع هذه النسبة في البلاد المتخلفة بصفة عامة عنها بالبلاد المتقدمة.

ب- نصيب الفرد من القوة المحركة يستخدم كدليل للتقدم،

حيث يزيد نصيب الفرد من القوة المحركة في البلاد المتقدمة عن نصيب الفرد بالبلاد المتخلفة.

ج- نصيب الفرد من السلع الاستهلاكية الأساسية يستخدم كدليل للتفرقة بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة، حيث يقل هذا النصيب في البلاد المتخلفة عنه في البلاد المتقدمة، وتستخدم الوحدات الحديثة كأساس للتفرقة.

د- نسبة الأمية بين أفراد الشعب يمكن استخدامها كأساس للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فهي بطبيعة الأمر مرتفعة في البلاد المتخلفة فمثلًا تصل إلى ٥٠٪ في مصر ومنخفضة أو تكاد تكون معدومة في البلاد المتقدمة.

هـ- معدل الوفيات بين المواليد تحت سن واحد، يستخدم كأساس للفصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

❊❊❊

الفصل الثاني

خصائص التخلف

تعددت التعريفات التي قُبل بها تحديد ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي إلا أنه باستعراض مختلف التعريفات يتضح لنا وجود قدر كبير من الاتفاق فيما بينهما حول الخصائص الأساسية للتخلف.

وفيما يلي أهم هذه الخصائص:

١ - انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي.

٢ - عدم كفاية رؤوس الأموال الإنتاجية وتأخر الفن الإنتاجي.

٣- عدم الاستغلال الكامل لما يوجد من موارد.

٤ - ضعف واختلال النشاط الإنتاجي.

٥ - التبعية الاقتصادية للخارج.

٦ - تأخر الأوضاع الفكرية والاجتماعية والسياسية.

ولا يفوتنا أن ننوه إلى وجود قدر كبير من الارتباط بين هذه الخصائص بحيث أن كلًا منها يعد سببًا وجيهًا للآخر في نفس الوقت.

وفيما يلي بيان وتوضيح هذه الخصائص:

١ – انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي.

ينعكس انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي في أمرين أساسيين:

أ- انخفاض ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات المختلفة، أي انخفاض مستوى معيشته.

ب- انخفاض نسبة ما يخصص من الدخل لأغراض الاستثمار.

ويعد انخفاض مستوى الاستهلاك، دليل لما يسود المجتمع المتخلف من فقر حاليًا، بينما يعد انخفاض مستوى الاستثمار دليل تعثر قدرة المجتمع على حل مشكلة الفقر في المستقبل.

وبدون الدخول في الكثير من التفاصيل، فإننا نشير إلى أن الفرق بين التخلف والتقدم من الناحية الاقتصادية، هو أساسًا الفرق بين الفقر والغنى.

٢ – عدم كفاية رؤوس الأموال الإنتاجية، وتأخر الفن الإنتاجي:

تشمل رؤوس الأموال الإنتاجية، المباني والآلات والمعدات والمواد الخام اللازمة للقيام بإنتاج مختلف السلع والخدمات، ولا يخفى مدى الصلة الوثيقة بين زيادة رءوس الأموال وارتفاع معدل نمو الاقتصاد القومي.

ونظرًا لانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول

الآخذة في النمو، ونظرًا لضيق حجم السوق بها، فإن ما ينفق من الدخل القومي على تكوين رءوس الأموال الإنتاجية في هذه الدول يتراوح حسب ما جمع من إحصائيات بين ٨٪ و ١٢٪ فقط، بينما تبلغ هذه النسبة ١٥٪ إلى ٢٠٪ في الكثير من البلاد المتقدمة.

ولا يقتصر الأمر على انخفاض نسبة ما يستثمر من الدخل القومي، بل يتضمن الأمر سوء توزيع هذه الاستثمارات، فنجد أن المباني السكنية والمشروعات التجارية تحظى بالجزء الأكبر منها، على حساب قطاع الصناعة، كما نلاحظ أنه في نفس الوقت الذي تنخفض فيه نسبة ما يستثمر من الدخل فإن هناك ارتفاع في معدلات زيادة السكان، وصل أحيانًا إلى حوالي ٣٪ في بعض البلاد الآخذة في النمو، الأمر الذي يزيد من صعوبة إمكانية زيادة نصيب الفرد من الدخل بنسبة معقولة.

ويضاف إلى كل ما تقدم، تأخر الأساليب والطرق المستخدمة في الإنتاج، الأمر الذي يقلل من كفاءة استخدام الموارد، ويعني ارتفاع نفقة إنتاج السلع والخدمات، وعدم القدرة على منافسة إنتاج الدول المتقدمة.

هذا فضلًا عن تخلف عقلية الأفراد وجمودها وعدم رغبتها أو قدرتها على أن تستوعب بسهولة ما يحدث من تقدم في الفن

الإنتاجي، كما أنها تفتقر إلى الإمكانيات الأساسية اللازمة لإحداث هذا التطور.

٣- عدم الاستغلال الحاصل لما يوجد من موارد:

يرجع التخلف أساسًا إلى عدم قيام الدولة باستغلال ما يوجد لديها من موارد على نحو كامل، وبأعلى قدر ممكن من الكفاءة، فمعظم البلاد الآخذة في النمو لديها العديد من الموارد الطبيعية، كما توجد لديها القوة العاملة، ولكن لا يستفاد منها على النحو الكامل، كما يصدق ذلك أيضا على ذلك القدر القليل مما يتوفر لديها من رؤوس الأموال.

وعادة ما تنطبق هذه الخاصية في حالة القوة العاملة على نحو أكثر وضوحًا بالمقارنة بحالة الموارد الأخرى، فنجد صور عديدة من البطالة أهمها: ما يطلق عليه اسم البطالة البنيانية، والبطالة المقنعة.

٤ - ضعف واختلال النشاط الإنتاجي:

يعتبر النشاط الإنتاجي للمجتمع هو العمود الفقري أو عصب التنمية الاقتصادية، وبالتالي فكلما كان المجتمع مرتكزًا على تنمية القطاع الإنتاجي، كلما أمكن التغلب على معوقات التنمية وعناصرها الأساسية. ويتسع مفهومنا لكلمة إنتاج لتشمل استخدام

عناصر الإنتاج المتخلفة لإنتاج السلع والخدمات والنمو السكاني، أو ما يمكن أن نسميه الإنتاج البشري إلى ظروف الإنتاج وأساليبه الفنية، وكذلك إلى نوع العلاقات السائدة في العملية الإنتاجية.

ويلاحظ بصفة عامة أن الجهاز الإنتاجي في الاقتصاديات النامية ضعيفًا ومختلًا، وبالتالي فإن جوهر عملية التنمية ينحصر في القضاء على هذه الاختلالات البنيانية والانحرافات في الجهاز الإنتاجي، مما تنعكس أثره في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد النامي.

وتتجلى مظاهر الاختلال والتفكك في الجهاز الإنتاجي في الدول المتخلفة على المجالات الآتية:

* اختلال العلاقة بين الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع - وخاصة رأس المال - والعمل مما يعكس انحرافًا واختلالًا لصالح عنصر العمل، وعلى حساب قدرة رأس المال، وتعكس هذه الخاصية ظاهرتان أساسيتان في الدول النامية وهما: الانفجار السكاني السريع في الدول النامية، وضعف معدل التراكم الرأسمالي، الذي يعتبر سببًا ونتيجة في نفس الوقت لتخلف وسائل الإنتاج المستخدمة، وبالتالي ضعف الكفاية الإنتاجية، وعلى النهاية ضعف معدل التراكم الرأسمالي.

❋ اختلال البنيان الإنتاجي للاقتصاديات النامية، ويتمثل ذلك جليًا في:

أ- سيطرة وسيادة النشاط الزراعي على النشاط الإنتاجي عمومًا مما ينعكس في تزايد نسبة الإنتاج الزراعي إلى نسبة الإنتاج القومي، مما يعني ضعف نصيب النشاط الصناعي والدخل الصناعي إلى جملة الدخل القومي، ومع الأخذ في الاعتبار تخلف وسائل الإنتاج المستخدمة في الزراعة، وانتشار نظام الأسرة الممتدة، نجد أن جزءًا هامًا من الإنتاج الزراعي يتم استهلاكه ذاتيًا، وبالتالي يقل أو يتضاءل الجزء المتبقي للتداول خارج القطاع الزراعي، والذي يعكس بدوره ضعف قدرة الاقتصاد القومي.

ب- البطالة المقنعة نتيجة لضعف القطاع الصناعي، وسيادة القطاع الزراعي التقليدي على النشاط الاقتصادي، خاصة مع تخلف وسائل الإنتاج وضعف التراكم الرأسمالي.

ج- التخصص في إنتاج منتج زراعي تقليدي واحد، ساعد على ذلك سيطرة القطاع الزراعي والأولى على النشاط الإنتاجي مع ضعف القطاع الصناعي، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية في تصريف جزء من هذا المنتج والحصول على السلع الصناعية الاستهلاكية، وبذلك تتحدد دور المجتمع النامي في

التجارة الدولية، وانحصر في النهاية في وجود انحراف واختلال معين في هيكل الصادرات والواردات.

٥ – التبعية الاقتصادية للخارج:

تبدو هذه التبعية في أكثر من صورة أهمها:

أ- اعتماد اقتصاديات الدول المتخلفة على إنتاج وتصدير المواد الأولية سواء في ذلك المواد الزراعية، والمواد الاستخراجية، ومن الطبيعي أنه يثير حالة من التعبئة الاقتصادية لتلك الدول التي تقوم باستيراد هذه المواد، وهي عدة الدول المتقدمة، فإذا حدث أي تغير في مستوى النشاط الاقتصادي وفي هذه الدول فإن ذلك ينعكس بصورة حادة على الدول الآخذة في النمو التي تقوم بتصدير هذه المواد.

ب- اعتماد الدول الآخذة في النمو على الدول المتقدمة في توفير حاجاتها من الكثير من السلع الصناعية. وخاصة رأس المال المنتج والخبرة الفنية.

ج- اعتماد الدول الآخذة في النمو على الدول المتقدمة في مجالات النقد والائتمان، فكثيرًا ما تكون الدول الأخذة في النمو عضوا في كتلة نقدية تتزعمها دولة متقدمة، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا في منطقة الاسترليني. كذلك كثيرًا تحتفظ الدول الآخذة في النمو بجزء من احتياطها في الخارج أو أن تستخدمه.

ويمكن تصنيف بلد ما بأنه يقع في نطاق التخلف أو التقدم على أساس عدد من الخصائص مثل:

١- ظاهرة الفقر

حيث يكون البلد المتخلف واقعًا تحت ضغط الفقر، ويظهر ذلك في انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وفي هذا الصدد تشير تقارير التنمية الدولية إلى أن ٤٦٪ من سكان العالم يحصلون على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في حدود ١٤٦ دولارًا أمريكيًا أو أقل. وفي نفس الوقت فإن ١٤.٥٪ من سكان العالم يعيشون في الدول الصناعية ذات متوسط نصيب فرد من الدخل القومي عن ١١٠٧٠ دولارًا. وأن الدول المصدرة للبترول ذات الفوائض الرأسمالية تشكل نسبة ٣٪ من سكان العالم، وتتمتع بمتوسط نصيب فرد من الناتج القومي يصل إلى ١٤٨٢٠ دولارًا. وتعكس هذه الأرقام حدة الفقر في الدول النامية.

ويشير تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ إلى ظاهرة تفاوت واسعة النطاق في توزيع الدخل العالمي. فقد كان هناك حوالي ١٩ دولة تتسم بالثراء الشديد مثل: سويسرا، واليابان، والنرويج، وسنغافورة، والدنمارك، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وغيرها.

كذلك كانت هناك دول بترولية صغيرة شديدة الثراء وهي: الإمارات العربية المتحدة، ويبلغ متوسط الفرد فيها من الدخل القومي ١٧٣٦٠ دولارًا، والكويت، وقطر. كذلك كانت هناك حوالي ٣٤ دولة فقيرة منخفضة الدخل ذات متوسط نصيب فرد من الدخل القومي أقل من ٣٠٠ دولار، ومن هذه المجموعة توجد ٢١ دولة ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد بشدة، مثل الهند ٢٩٠ دولارًا، ونيبال ٢١٠ دولار، وبنجلاديش ٢٧٠ دولارًا، وبوروندي ١٨٠ دولارًا، وتشاد ٢٤٠ دولارًا، والكونغو وأثيوبيا ١١٠ دولارًا.

والأكثر أهمية هو الفقر المطلق وليس النسبي، وذلك في تحديد مثل هذه الدول. حيث يقاس الفقر المطلق، ليس فقط بالدخل، ولكن أيضًا بسوء التغذية والتخلف الصحي، والملابس والإعاشة، وقصور التعليم. أما الفقر النسبي يتمثل في تدني مستويات المعيشة للسكان. وفي مثل هذه الدول يكون الغذاء هو البند الأساسي للاستهلاك، ويستحوذ على حوالي ٨٠٪ من الدخل بالمقارنة بنسبة ٢٠٪ في الدول المتقدمة، ففي ظل غياب غذاء سليم يحتوي على اللحوم والبيض والأسماك والألبان، يأكل الناس في هذه البلدان الحبوب وغيرها من الكربوهيدرات. فعلى سبيل المثال يبلغ متوسط نصيب الفرد من استهلاك الحبوب في الهند ٤٢٧ جرام في اليوم

بالمقارنة بأقل من ٢٠٠ جرام في الدول المتقدمة. كما أن متوسط نصيب الفرد من استهلاك البروتين في الهند يصل إلى ٤٨ جرام في اليوم مقابل ٩٧ جرام في الولايات المتحدة. وعلى هذا، فإن متوسط السعرات الحرارية اليومية يصعب أن تزيد عن ٢٠٠٠ في الدول النامية بالمقارنة من ٣٠٠٠ في غذاء الأفراد في الدول المتقدمة.

ويتكون الجزء الأخر من استهلاك الأفراد في هذه الدول بصفة أساسية في أكواخ صغيرة، وقدر محدود من الملابس، ويعيش الأفراد في أماكن ليس بها صرف صحي، كذلك يوجد حوالي ١٢٠٠ مليون نسمة في البلدان لا يتوفر لهم مياه نقية، كما تبلغ نسبة وفيات الأطفال ٢٠٪ ويعيش فقط ٤٠٪ منهم حتى سن الأربعين، وللسبب في ذلك هو سوء التغذية، والمياه غير النقية، وعدم توافر الصرف الصحي، وقصور التطعيم ضد الأمراض، ويصعب أن تنتشر الخدمات الصحية بالتعليم والصحة، حيث تشير البيانات إلى أن هناك طبيب واحد لكل ٣٠٠٠٠ مواطن في بلدان مثل نيبال، مقابل طبيب لكل ٥٤٤ مواطن في الدول المتقدمة، ومع اتجاه معظم الدول النامية إلى التوسع في توفير الخدمات التعليمية، إلا أنها ما زالت قاصرة لتوفير القوة البشرية اللازمة لهذه الاقتصاديات، حيث ترتفع نسبة التسرب من التعليم في مراحله المختلفة، مع ضيق الأماكن

وعدم توفير خدمة تعليمية سليمة. وبهذا نجد أن الغالبية العظمى من البلدان النامية تعاني سوء التغذية وقصور مستوى الملابس وتدني مستوى الإسكان بها، وتدني الخدمة التعليمية. ويقدر فقراء العالم بأكثر من مليار نسمة يعيش معظمهم في جنوب أسيا وبالذات في بنجلاديش والهند، وعلى هذا نجد أن الفقر يعد هو المرض الأساسي للبلدان المتخلفة.

٣- الازدواجية

خاصية أخرى للتخلف هي ظاهرة ازدواجية أو ثنائية الاقتصاد. حيث يكون هناك قطاعات أحدهما اقتصاد السوق والآخر هو الاقتصاد الريفي، أحدهما في أو بالقرب من المدن، أما الآخر فيقع في المناطق الريفية، أحدهما متطور والآخر أقل تقدما، حيث يكون اقتصاد السوق في المدينة متطورًا، وقاطنه يتمتع بوسائل الحياة السهلة مثل الراديو والسيارة والأتوبيس والقطار وخطوط التليفونات، والمنازل النظيفة والمدارس والجامعات. كذلك يوجد العديد من الإدارات الحكومية، ومجالات النشاط، والبنوك وعدد قليل من المصانع، أما القطاع الريفي فهو متخلف وموجه أساسًا إلى النشاط الزراعي.

كذلك تتسم الازدواجية بوجود نظام صناعي متقدم، ونظام زراعي عقيم.

حيث يستخدم القطاع الصناعي الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال، وينتج العديد من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة. أما القطاع الريفي فيكون مشغولا بإنتاج السلع الزراعية بأساليب إنتاج تقليدية. كذلك يشهد هذا الاقتصاد كلا من نوعي البطالة الدائمة والمتقدمة، كذلك فهناك ازدواجية مالية تتكون من سوق النقود غير المنظمة (غير الرسمية) والتي تفرض معدلات فائدة عالية جدًا على القروض، وسوق نقد غير رسمية ذات معدلات فائدة منخفضة، وتوفر التسهيلات الائتمانية، وهذه هي الازدواجية الاقتصادية بين القطاع التقليدي والقطاع الصناعي الحديث.

كذلك تشهد العديد من البلدان المتخلفة مقاطعات ذات توجه خارجي، الأمر الذي يخلق ثلاثية اقتصادية وليس ثنائية. حيث يكون هناك أنشطة ذات صبغة رأسمالية عالية وتوجد في البترول والمعادن والتصنيع، وينفق العاملون بهذه القطاعات جزءًا هامًا من دخولهم على السلع المستوردة، وبذلك يكون مستوى معيشتهم مختلفًا تماما عن أولئك الذين يعيشون على القطاع الميداني، وبهذا لا تعد الازدواجية الاقتصادية أو ظاهرة الاقتصاد الثلاثي عنصرًا محفزًا على التقدم الاقتصادي، حيث يعوق القطاع الأولى نمو القطاعات الأخرى من خلال حدود على توسع تلك القطاعات وتطورها.

٣- قلة الموارد

وتعد الموارد الاقتصادية المتاحة للبلد المتخلف، هي الأخرى متخلفة من حيث إنها إما أن تكون غير مستغلة، أو لم تصل بعد إلى مرحلة الاستغلال الكامل، أو قد تكون مستغلة بطريقة سيئة. فقد يعاني البلد من قصور في الموارد الطبيعية، في حين أن ذلك قد لا يكون كذلك في المفهوم العام، حيث قد يحمل المستقبل فرص اكتشاف مثل هذه الموارد التي لم تكتشف بعد، أو التي لم تكن معلومة حتى الآن، ولهذا يستحق أن نذكر هنا أن البلدان المتخلفة تعاني من عدم قدرتها على القضاء على مشكلة الندرة الخاصة باستخدام مستوى ملائم من التقدم الفني والتكنولوجي، ومن خلال صياغة الإطار التنظيمي المؤسسي الملائم، فهذه البلاد ليست فقيرة من حيث توافر الأرض والموارد الطبيعية والمياه والغابات والقوى. فعلى سبيل المثال نجد أن بلدانًا أفريقية عديدة تمتلك كميات هائلة من احتياطات النحاس والقصدير والذهب، وكذلك الحال في آسيا حيث تتوافر موارد مثل البترول والحديد والزنك والنحاس، كذلك تمثل ثروات الغابات في أفريقيا كنوزًا لم تستغل بعد الاستغلال الكافي والسليم، وعلى هذا فلدى البلدان النامية موارد لكنها غير مستغلة، أو لم تستغل بصورة كاملة، أو أنها تستغل بصورة غير سليمة، وذلك بسبب القصور في الفنون الإنتاجية، وعدم

كفاية رأس المال، وضيق حجم السوق.

٤- التوزيع السكاني

هناك تفاوت صارخ فيما بين الوضع الديموجرافي أو السكاني للبلدان المتخلفة. فهناك تفاوت من حيث الحجم والكثافة والهيكل العمري للسكان ومعدل نمو السكان. ومع هذا فهناك قاسم مشترك بينهم وهو الزيادة السريعة في السكان، والتي تقود إلى زيادات سنوية جوهرية في حجم السكان، وفي ظل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وانخفاض معدل تكوين رأس المال، يصبح من الصعب على هذه الدول التي تحمل هذه الزيادات في السكان وتوفير الحياة الكريمة لهم، وحتى في الأحوال التي تشهد زيادات في الناتج بسبب التحسن التكنولوجي وتكوين رأس المال. فإن ذلك يتضاءل أمام الزيادة في السكان، ولهذا لا يحدث تحسن ملحوظ في مستويات معيشة السواد الأعظم من السكان.

وتعاني غالبية الدول المتخلفة من ارتفاع معدل نمو السكان المصحوبة بارتفاع معدل المواليد وارتفاع معدل الوفيات. غير أن التحسينات التي شهدتها العلوم الطبية أنت إلى اكتشاف العقارات، وتقديم أساليب خدمة طبية أفضل في مجال الصحة العامة والوقاية، ومن ثم انخفضت الوفيات وارتفعت الخصوبة. وتقود ظاهرة

انخفاض معدل الوفيات وزيادة معدلات المواليد إلى ارتفاع معدل نمو السكان، حيث تزيد متوسط معدل نمو السكان في البلدان المتخلفة عن ٢٪ مقابل ٠.٧٪ في الدول المتقدمة، وهذه الزيادات السريعة في الأرقام فاقمت من مشكلة نقص رؤوس الأموال في هذه البلدان بسبب الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات الضخمة لاستيعاب النمو في قوة العمل حتى باستخدام أدوات بدائية.

وتعد ظاهرة تركز حجم السكان في فئة العمر المنخفضة هي النتيجة الطبيعية لظاهرة ارتفاع معدل المواليد. ولهذا تصل نسبة السكان في فئة العمر الأقل من ١٥ سنة إلى حوالي ٤٠٪ في الدول المتخلفة، مقابل ٢٠-٢٥٪ في الدول المتقدمة. الأكثر من هذا أن حوالي ٩٠٪ من المواليد هم أطفال في الدول النامية على أساس بيانات عام ١٩٨٤ في حين تصل النسبة إلى ٦٦٪ في الدول المتقدمة. وتتضمن نسبة الأطفال المرتفعة من السكان إضافة عبء جديد على الاقتصاد، من حيث كونها تنطوي على عدد كبير من المواليد الذين لا يسهمون في أي إنتاج بأي صورة من الصور، في الوقت الذي يشكلون فيه قوة استهلاكية ضخمة. وفي ظل هذا يصبح من الصعب على العامل الادخار لأغراض الاستثمار في المعدات الرأسمالية. كذلك تصبح مشكلة بالنسبة لهم أن يوفروا لأطفالهم التعليم

والرعاية الضرورية وهي أمور جوهرية ومطلوبة لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلد في المدى الطويل.

كذلك تعاني البلدان المختلفة من ظاهرة انخفاض توقعات الحياة. بمعنى أن نسبة صغيرة من السكان فقط هي التي تكون متاحة كقوة عمل فعالة.

حيث يصل معدل توقع الحياة عند البلاد حوالي ٥١ سنة في الدول الفقيرة، أما في الدول المتقدمة فيصل إلى حوالي ٧٥ سنة، ويعني انخفاض توقع الحياة أن هناك المزيد من الأطفال يحتاجون إلى الرعاية والإعانة والقليل من البالغين الذين يوفرون لهم ذلك، وهذا يعوق معدل النمو الاقتصادي.

وأخيرًا: فإن الأغلبية العظمى من البلدان المتخلفة من ارتفاع معدل الكثافة السكانية في القطاع الزراعي بالمقارنة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ففي مصر تصل الكثافة السكانية في المساحة المأهولة إلى ٦٠٠ فرد لكل كم مربع، وتبلغ أقل من ذلك بكثير في دول أخرى متخلفة، وتزداد مع زيادة السكان في العديد من دول الأنهار مثل أندونيسيا وماليزيا وسيرلانكا وغيرها. حيث تكون مساحة الأرض محدودة بالمقارنة بارتفاع حجم السكان في القطاع الزراعي، الأمر الذي يقود إلى التزاحم على المحاصيل واستنزاف التربة.

٥- البطالة

وتعاني البلدان المتخلفة من ظاهرة تفاقم حجم البطالة بصورة واضحة ومستقرة. فالبطالة تنتشر في ظل التحضر وانتشار التعليم. غير أن القطاع الصناعي فشل في التوسع بالتوازي في نمو قوة العمل، الأمر الذي أدى إلى زيادة البطالة الحضرية. كذلك فهناك بطالة المتعلمين وهم أولئك المتعلمون الذين لم ينجحوا في الحصول على وظائف بسبب القيود الهيكلية، والقصور في تخطيط القوى العاملة. ومع نمو سكان الحضر بنسبة ٤,٥٪ فهناك ٢٠٪ من قوة العمل في المناطق الحضرية في حالة بطالة، غير أن البطالة أو البطالة المقنعة أو المستترة تعد صورة ملحوظة في الدول المتخلفة. فهذه البطالة ليست اختيارية ولكنها إجبارية، فالأفراد مستعدون للعمل غير أنهم ليسوا قادرين على الحصول على وظيفة خلال العام بسبب غياب العوامل المساعدة، ومثل هذا النوع من البطالة ينتشر في الريف والحقول الصغيرة بسبب الطبيعة الموسمية لهذا القطاع، وعدم كفاية الأراضي والمعدات لاستمرار حجم في حالة توظف.

ويقال أن الشخص في حالة بطالة مقنعة، إذا كانت مساهمته في الناتج الكلي أقل من تلك التي يمكن أن ينتجها بالعمل بعدد الساعات العادية في اليوم، وتكون إنتاجيته الحدية ضئيلة أو قد تكون

معدومة، وفي حالة سحب هؤلاء العمال، فإن الناتج يمكن أن يزداد، وقدر الاقتصاديون في الخمسينات لعدد العمال الذين في حالة بطالة مقنعة عند ٢٥-٣٠٪ من قوة العمل الريفية، ولكنها قد انخفضت كثيرًا الآن بعد هجرة العمالة الريفية إلى المدن من جهة، وتطور أدوات الزراعة من جهة أخرى.

وهناك أيضًا شكل آخر من البطالة في هذه الدول، وهي الأحوال التي يضطر فيها الفرد إلى قبول وظيفة يعتقد أنها لا تلائم إمكانياته وتدريبه، وهو يقبل ذلك خوفا من البطالة. كذلك هناك من يعملون وقتا كاملا في شروط عدد الساعات اليومية، ولكنه يكسب القليل جدا لكي يرتفع فوق خط الفقر. وتقدر البطالة الصريحة والمقنعة من ٣٠-٣٥٪ في الدول النامية.

٦- قصور المعدات الرأسمالية

تعد ظاهرة عدم كفاية المعدات الرأسمالية من الخصائص العامة للبلدان المتخلفة، مثل افتقار هذه البلدان إلى رأس المال أو انخفاض معدلات الادخار والاستثمار. فإلى جانب تدني صغر حجم رصيد رأس المال، فإن المعدل السائد لتكوين رأس المال يعد هو الآخر منخفض جدا، حيث يصل إجمالي الاستثمار في معظم هذه البلدان إلى نسبة من ٥-٦٪ من الناتج القومي الإجمالي

مقابل حوالي ٢٠٪ في الدول المتقدمة، فهذه المعدلات المتواضعة من تكوين رأس المال لا تكفي لمواجهة معدلات النمو السكاني الهائلة، ولهذا يكون من الصعب على هذه البلدان حتى أن تغطي إهلاك رأس المال، وتحل القائم من المعدلات الرأسمالية.

ونجد هذه الظاهرة جذورها في تدني الادخار والاستثمار بصورة لا تكفي لزيادة معدل النمو الاقتصادي. فطالما أن متوسط نصيب الفرد من الدخل منخفض جدًّا، فلن يستطيع الأفراد الذين يعيشون على حافة الفقر توفير الكثير من دخولهم، وبذلك لا يتوافر التمويل الكافي للاستثمار. بالإضافة إلى هذا فهناك ظاهرة عدم العدالة الصارخة في توزيع الدخل، وبالتالي يتركز الادخار لدى سنة من ٢-٣٪ من السكان في قمة هرم التوزيع للدخل، كما أن الأفراد الذين يقعون في قمة هرم توزيع الدخل لديهم للاستثمار وهم من التجار وملّاك الأراضي، ولهم ميول للاستثمار في أنشطة غير منتجة مثل: شراء الذهب والمجوهرات، والمخزون العاطل، والكميات من العقارات، وأسواق المال الخارجية.

ومن الأسباب الأخرى لعدم زيادة معدل الادخار في تلك البلدان: هو أن زيادة الدخل في المدى البعيد بسبب أثر التقليد أو المحاكاة في أنماط الاستهلاك، ولهذا نجد أن الزيادة في الدخل تنفق على الزيادة في الإنفاق على الاستهلاك الترفي.

الفصل الثالث

بنيان الاقتصاد المتخلف

إن التحليل البنياني، عمل أولى لا غنى عنه بالنسبة لأي تحليل سلوكي ولكي تكون نظرتنا أعمق في المشاكل الأساسية والمشتركة بين الاقتصاديات المتخلفة كافة، نبدأ بوصف الخصائص البنيانية والمحددات للاقتصاد المتخلف وفي عملنا هذا سوف نختار فقط تلك الخصائص والمحددات التي تبدو أنها أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية، ولإتمام الفائدة سوف نعقد مقارنة بين الاقتصاديات المتخلفة والاقتصاديات المتقدمة.

١- عجز الموارد الطبيعية

ومؤشر للتخلف الاقتصادي هو عجز الموارد الطبيعية في علاقتها بحجم السكان، ويبدو أن الثروة المادية التي لا يعاد إنتاجها قد يلفت أهميتها، وخاصة في حالة غياب التكنولوجية التي تعمل على التوازن، واعتبر الاقتصاديون التقليديون الأرض عنصرًا منفصلًا ومميزًا من عناصر الإنتاج، تقف على قدم المساواة مع عنصري رأس المال والعمل. وقد بلغ من درجة تأثر هؤلاء الاقتصاديين التقليديين بعدم مرونة المساحة الكلية للأرض بالنسبة للنمو السريع في السكان أن وصلوا إلى نتيجة بغيضة وهي: أن قانون

تناقص الغلة سوف يعمل دائمًا على الاحتفاظ بمستوى المعيشة منخفضًا، ولو أن الاقتصاديات المتقدمة تكنولوجيا قد أفادت كثيرًا من وفورات الإنتاج الكبير، فإن الدول المتخلفة تكنولوجيا ذات الموارد الطبيعية الضعيفة والنمو السريع في السكان ستظل بصفة خاصة خاضعة لسريان قانون تناقص الغلة دون هوادة وباستثناء عدد قليل من الدول المتخلفة فإن الغالبية تواجه مشكلة ازدحام السكان بسبب أن نصيب الفرد من الموارد الطبيعية الرئيسية (الأرض الصالحة للزراعة، مناجم الفحم، آبار البترول، مناجم الحديد، الخ) بات من القلة بحيث لا يعين على التصنيع الرئيسي والتغلب على فائض السكان.

وينبغي أن تؤكد أن اقتصادًا تتوفر فيه الموارد الطبيعية، ولكن لا تتوفر فيه التكنولوجيا أو رأس المال اللازمان لتنمية هذه الموارد لا يكاد يختلف في فقره عن ذلك الاقتصاد الذي لم تتوفر فيه هذه الموارد. ومع ذلك فإن وفرة الموارد الطبيعية شرط بحكم الواقع، في صالح التقدم التكنولوجي وفي هذا الضوء يغلب على الاقتصاد المتخلف طابع الدولة المزدحمة بالسكان.

٢- تجهيزات اقتصادية غير كافية .

إن عجز الكمية المتاحة من رأس المال مظهر مميز لجميع

الدول المتخلفة. بحيث يمكن تسميتها بكل بساطة الدول التي يعوزها رأس المال، وليس ذلك فحسب فقد بلغ من أهمية الدور الذي يقوم به رأس المال في التنمية الاقتصادية أن بعض الكتاب لا يكاد يعالج موضوعًا غيره، وطالما أن إجمالي رأس المال المادي في أية لحظة من لحظات الزمن هو نتيجة للمدخرات السابقة والاستثمار. فإن اقتصادًا متخلفًا ذا قدر صغير نسبيًا من رأس المال يقال عنه، أنه يمثل مجتمعًا منخفض الادخار ومنخفض الاستثمار.

وهذه الحالة من انخفاض الادخار والاستثمار قد تعزى بدورها إلى انخفاض دخل الأسرة، وقلة عدد أفراد الطبقة المتوسطة، وضعف تنظيم أسواق رأس المال ومؤسسات الادخار. والإسراف في الاستهلاك من جانب أفراد الطبقة الميسرة بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي تؤثر على عادات الادخار، ويلاحظ أن انخفاض الادخار كمقياس لقلة كفاية عرض رأس المال مشكلة شائعة في جميع الدول المتخلفة، على حين أن الطلب على رأس المال (الاستثمار) يمثل مشكلة قائمة في الدول المتخلفة والدول المتقدمة على حد سواء. وإذا كان المفروض أن مدخرات المجتمع يمثلها قدر معادل لها في الاستثمار. فيمكن ترتيب ثلاثة نماذج من التنمية الاقتصادية تبعا لزيادة أو ثبات أو تناقص إجمالي رأس المال، ومن

ثم فالاقتصاد متقدم إذا كان المجتمع يستهلك أقل من إنتاجه الصافي بحيث يسمح بإضافة صافية إلى إجمالي رأس المال، ويحقق استثمارًا صافيًا، ويأتي بعد ذلك الاقتصاد الساكن، وذلك إذا كان المجتمع يستهلك على قدر إنتاجه الصافي بحيث يكون استثماره الصافي صفرًا أي يترك إجمالي رأس المال القائم دون تغيير، وأخيرًا يأتي الاقتصاد المتقهقر، وذلك عندما يستهلك المجتمع أكثر من إنتاجه الصافي، بحيث يسمح بادخار سلبي صاف أي يتناقص إجمالي رأس المال دون إحلال، ومن ثم إذا لم يكن لدي الدولة سوى رصيد صغير من رأس المال بصفة دائمة، فإن ذلك يتعارض مع التنمية الاقتصادية السريعة.

٣- التخلف التكنولوجي

ونستطيع أن ترى مؤشرًا أخر إلا وهو التخلف التكنولوجي، الذي يمكن قياسه بمتوسط نفقة الإنتاج أو الارتفاع معدل العمل أو رأس المال إلى الناتج أن إجمالي التكلفة الحقيقية للإنتاج تكون أعلى الاقتصاديات المتخلفة تكنولوجيا منها من الدول المتقدمة تكنولوجيا وبهذا المعنى يقال: بأن الاقتصاد المتخلف يمثل منطقة ترتفع فيها التكلفة بالرغم من انخفاض الأجور النقدية التي تدخل في حساب التكلفة النقدية للناتج، وعلى عكس ذلك يقال: أن الاقتصاد

المتقدم يمثل منطقة تنخفض فيها التكلفة بالرغم من ارتفاع الأجور النقدية.

وبالإضافة إلى ذلك وكقاعدة عامة وفي المتوسط يغلب أن يجمع الاقتصاد المتخلف بين ارتفاع معدل العمل إلى الناتج وارتفاع معدل رأس المال إلى الناتج (هذا مع ثبات أسعار عناصر الإنتاج كالأجور والفائدة.. إلخ) ومن ثم يعكس انخفاضًا في إنتاجية العمل وانخفاضًا في إنتاجية رأس المال بوجه عام. وتنعكس ظروف التخلف التكنولوجي في سيادة العمال غير المدربين وغير الفنيين، وبناء عليه فإن الوحدة من الناتج باستخدام كمية معينة من التجهيزات تتطلب قدرًا أكبر من العمل عما لو كان العمال أكثر تدريبًا من الناحية الفنية، ومن ثم يعمل التخلف التكنولوجي على زيادة معدل العمل إلى الناتج في الاقتصاد كله. وتنعكس ظروف التخلف التكنولوجي أيضا في الكميات الكبيرة من التجهيزات الرأسمالية المطلوبة لإنتاج الناتج القومي.

والتخلف التكنولوجي هو على الأقل عنصر هام يعمل على الميل إلى زيادة معدل رأس المال إلى الناتج للاقتصاد، وإلى أي مدى يمكن الاعتماد على مرونة أسعار الخدمات الإنتاجية لجعل هذا الميل يأخذ اتجاهًا عكسيًا، فسيظل قائمًا للمناقشة.

٤- البطالة البنيانية

والبطالة البنيانية خاصية أخرى للاقتصاديات المتخلفة، وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة عدم كفاية التجهيزات الرأسمالية حتى ولو كانت مستخدمة استخدامًا كاملًا، وحتى ولو كان الطلب الفعال كافيًا. ويهمنا أن نميز بين العمل المتاح (قوة العمل الحالية التي يحكمها نمو السكان) والعمل المستخدم (ذلك الجزء من قوة العمل المستخدم فعلًا استجابة للتغير في الطلب الفعال، وكمية معطاة من (رأس المال) والعمل المطلوب (أقصى قدر ممكن من العمل يمكن توظيفه بواسطة الاستخدام الكامل للتجهيزات الرأسمالية القائمة عند المستوى المعطي من الطلب الفعال القادر على التغير نتيجة للتغير في التجهيزات الرأسمالية أو في إنتاجه (رأس المال) وحينئذ سوف تتبين في الدول المتخلفة كقاعدة عامة وفي المتوسط زيادة العمل المتاح على العمل المطلوب والفرق بينهما هو مقياس للبطالة البنيانية.

ويعزي قيام حالة البطالة البنيانية في الاقتصاديات المتخلفة، أولا وقبل كل شيء إلى العجز المزمن في رأس المال بالنسبة إلى نمو أفراد الطبقات العاملة من السكان. وعلى عكس ذلك فإن البطالة واسعة النطاق تنشأ في الدول المتقدمة بصفة رئيسية: من العجز

الدوري في الطلب الفعال إلى حجم معين من السكان ورأس المال.

ومن ثم يمكن ترتيب الأنواع المتخلفة من البطالة كما يأتي:

أ- البطالة الكلية في اقتصاد ما: العمل المتاح- العمل المستخدم.

ب- البطالة البنيانية في دول متخلفة: العمل المتاح- العمل المطلوب.

ج- البطالة الدورية في اقتصاد متقدم: العمل المستخدم- العمل المطلوب.

٥- عدم تناسب في الدخل

ونستطيع أن نجد علامة مميزة للاقتصاد المتخلف وهي التفاوت الكبير في دخول الأفراد، كما يقيمها الانحراف عن خط المساواة الكامل في منحنى (لوربنز) علينا أن نتوقع أن يكون منحنى (لوربنز) لاقتصاد متخلف صميم أكثر بعدا عن خط ٤٥ للمساواة من اقتصاد متقدم صميم. مشيرا إلى أن دخل الـ ١٠٪ من ذوي أدنى دخول في الدول المتخلفة يقل عن ١٠٪ من الدخل الكلي بقدر أكبر في حالة الدول المتخلفة منه في حالة الدول المتقدمة.

ويتفق هذا مع الملاحظة العامة من أن الفجوة بين الغنى والفقر متسعة للغاية في غالبية الاقتصاديات المتخلفة مع عدم وجود حقيقي للطبقة المتوسطة، وفي بعض الحالات الاستثنائية لا يسمح بالتفاوت الكبير في الدخول لاعتبارات سياسية أو فلسفية إنسانية،

ولكن هذه الاستثناءات لا تغير الحقيقة الأساسية من أن التفاوت في الدخول في الدول المتخلفة أكبر منه في الدول المتقدمة بوجه عام، وفي مرحلة التصنيع منه في مرحلة النضج الصناعي بوجه خاص.

وهناك سببان لهذه الحقيقة نوردهما فيما يلي:

أ- تكون الدول المتخلفة التي في مرحلة التصنيع في حالة إكراه اقتصادي قوي بالاحتفاظ ولو على مضض بدرجة عالية من عدم المساواة في الدخول بقصد دفع عجلة تراكم رأس المال. فطالما أن للغني ميلًا حديًا للادخار يزيد عن ذلك الذي للفقير، فإن ميل المجتمع للادخار يكون أعلى، وعرض رأس المال يكون أكبر، وتزيد نسبة الأسر التي تقع بعيدًا إلى أعلى وبعيدًا إلى أسفل دخل الأسرة المتوسطة.

ب- أن مستوى ومعدل الزيادة للدخل الحقيقي في الدول المتخلفة من الانخفاض حيث تفتقر إلى الأسس الاقتصادية الضرورية للتنمية على نطاق جدير بالذكر كالقوى التي تعمل المساواة، كالضرائب التصاعدية، التأمين الاجتماعي، النقابية، تعليم الجماهير، الإنتاج الكبير والتشريع ضد الاحتكار والتنقل المهني، وذلك لأنه إذا لم يزد حجم الدخل القومي نفسه فإن النصيب النسبي لأي فئة من أصحاب الدخول لا يمكن أن تزيد إلا على حساب فئة أخرى.

٦- المديونية الخارجية

وأخر خاصية للدول المتخلفة هي دوام مديونيتها الخارجية للدول الأجنبية ويعكس دوام المديونية الخارجية لدولة ما صورة لضعف مقدرتها على التصدير بالنسبة إلى حاجتها الملحة من الواردات. ويمكن أن تعبر عن المركز المدين لاقتصاد متخلف بالمعادلة الآتية:

ب= ل+ م –ى

حيث إن (ب) ترمز لصافي الاقتراض الأجنبي.

حيث إن (ل) ترمز لصافي المدفوعات الخارجية على الحساب الرأسمالي.

حيث إن (م) ترمز للواردات الحقيقية.

حيث إن (ي) ترمز للصادرات الحقيقية.

أي أن :صافي الاقتراض الخارجي= صافي المدفوعات+ الواردات الحقيقية– الصادرات الحقيقية.

وتشير المعادلة إلى أن صافي الاقتراض الخارجي يميل إلى الارتفاع كنتيجة للزيادة في الواردات أو النقص في الصادرات. وتشير كذلك إلى أن ارتفاعًا في صافي المدفوعات الخارجية سوف يتطلب مزيدًا من الاقتراض، إلا إذا أمكن إلغاء هذا الارتفاع (صافي

المدفوعات الخارجية) عن طريق ارتفاع مماثل في الصادرات أو هبوط مماثل في الواردات. وإذا نظرنا إلى الأمور على هذا النحو فليس من قبيل الصدف، أن غالبية الدول المتقدمة الآن مرت بما يسمى مرحلة الاقتراض من أجل التصنيع، فقد مرت بهذه المرحلة، الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى.

* * *

الخاتمة

لقد أردت في هذا البحث تناول (التخلف الاقتصادي- مفهومه، وخصائصه وآثاره) من خلال تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

✍ **التمهيد:** بينت فيه صعوبة حصر مصطلح التخلف الاقتصادي وتعبيراته.

✍ **والفصل الأول:** بينت فيه مفهوم التخلف الاقتصادي.

✍ **والفصل الثاني:** جعلته للحديث عن خصائص التخلف

✍ **والفصل الثالث:** خصصته لمعرفة البنيان الاقتصادي المتخلف وتحليل ذلك بعمق.

✍ **نتائج البحث:**

وقد توصلت بحمد الله إلى ما يلي:

❋ **صعوبة تفسير اصطلاح البلاد المتخلفة اقتصاديًّا**، ومع ذلك فالتعريف الشائع هو الأفضل، ويعني به أنها البلاد التي ينخفض مستوى المعيشة انخفاضًا كبيرًا بالقياس إلى البلاد المتقدمة، وهي البلاد الفقيرة.

❋ **أن خصائص التخلف هي:**

- انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي.
- عدم كفاية رؤوس الأموال الإنتاجية وتأخر الفن الإنتاجي.

- عدم الاستغلال الكامل لما يوجد من موارد.
- ضعف واختلال النشاط الإنتاجي.
- التبعية الاقتصادية للخارج.
- تأخر الأوضاع الفكرية والاجتماعية والسياسية.

*** أن التحليل البنياني للاقتصاد المختلف يتمثل في الآتي:**

- عجز الموارد الطبيعية.
- تجهيزات اقتصادية غير كافية.
- التخلف التكنولوجي.
- البطالة البنيانية.
- عدم تناسب الدخل.
- المديونية الخارجية.

التوصيات:

من خلال هذا البحث أوصي نفسي والباحثين بالدراسة العميقة والمتأينة، وجمع الأسباب والأدلة لكي يخرج البحث بناءً نافعًا للفرد والمجتمع، كما ينبغي على الاقتصاديين وصانعي القرار والمهتمين بالشئون الاقتصادية، الاهتمام بالموارد الطبيعية التي حبانا إياها المولى سبحانه وتعالى، واستغلالها أمثل استغلال والاستفادة منها، والارتقاء بالعمل التكنولوجي، وتوفير الطاقات اللازمة، والعمل الجاد على تلافي البطالة بجميع أنواعها، والعمل على الارتفاع بالاقتصاد لرفع شأن الفرد والجماعة، وعلو الهمة، والارتقاء بالوطن الذي نعيش فيه ونحيا على أرضه.

والله ولي التوفيق.

مراجع البحث

١- شريف دولار: قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩م.
٢- شريف دولار: تحديث مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٦م.
٣- محمد شفيق: التنمية والمتغيرات المعاصرة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٥م.
٤- محمد دويدار: الاقتصاد العربي وتعميق التخلف الاقتصادي، القاهرة، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٣٧٧، ١٩٩٩م.
٥- روبرت لافون: التنمية الاقتصادية، ترجمة نادية خيري، القاهرة، مطابع الأهرام، ١٩٨٨م.
٦- السيد أحمد عبد الخالق: النظرية الاقتصادية، المنصورة، مكتبة الجلاء، الجزء الأول، ١٩٨٤م.
٧- صلاح الدين نايف: اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٠م.
٨- علي لطفي: التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، جامعة القاهرة، مكتبة التجارة، ١٩٨٤م.
٩- عزت البرعي: مبادئ اقتصاديات التخلف والتنمية، المنوفية، دار الولاء للطباعة، ١٩٩٥م.
١٠- عبد الخالق عبد الله: في قضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد ٩٤، ١٩٨٦م.

فهرس البحث